

آليات الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية
- دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012 – 2021) -
**Governance mechanisms and their contribution to improving the
financial performance of Algerian banks**
- A standard study of a sample of Algerian banks during the
period (2012-2021)-

ط. د. بقادر المهدي¹ ، د. شماخي بوبكر²

¹ مخبر بحث التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

(الجزائر) ، bakader.elmahdi@univ-ouargla.dz

² مخبر التمويل ومالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) ،

chemakhi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ الاستلام: 2023/03/25

Abstract :

Based on the annual reports of six Algerian banks over a ten-year period, this research paper seeks to examine the effect of bank governance on financial performance as shown by return on assets and return on equity (2012-2021). While the lack of an adequate number of board members had a detrimental effect on the financial performance of the banks under examination, the study did find that several principles helped to improve financial performance , The urgent need to determine an ideal board of directors size, which improves the financial performance of banks, is one of the key findings drawn from this research.

Keywords: Algerian banks, financial, performance, governance.

JEL Classification: C01 ; C52 ; G34

مستخلص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الحوكمة البنكية على الأداء المالي قياسا بعائد على الأصول وعائد حقوق الملكية معتمدا على التقارير السنوية لستة بنوك جزائرية خلال 10 سنوات (2012 – 2021). وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض المبادئ ساهمت في تحسين الأداء المالي وبالمقابل عدم وجود عدد مناسب لحجم مجلس الإدارة أثر سلبا على الأداء المالي للبنوك قيد الدراسة، ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ضرورة إيجاد حجم مناسب لمجلس الإدارة يُسهم في الرفع من الأداء المالي للبنوك .

الكلمات المفتاحية: البنوك الجزائرية – الأداء –

المالي – الحوكمة .

تصنيفات JEL: C01 :C52 :G34

مقدمة

بعد الأزمات الاقتصادية التي ضربت العالم كان على الدول الكبرى أن تتبني مشروعاً يقوم بالحرص على تحسين الأداء المالي، والحد من الفساد الإداري داخل المؤسسات، إلى أن ظهر مصطلح الحوكمة الذي يساعد في الحد من المخاطر، وسرعة التنبؤ بها في وقت مبكر، وتوجيه القدرات المالية للمؤسسات من أجل تحقيق أداء مالي جيد وكفاء، وبما أن البنوك هي العمود الفقري للاقتصاد، وبما أنها كانت هي المتضرر الأكبر من الأزمات المالية، مما أدى إلى ظهور مصطلح الحوكمة البنكية، من أجل تسيير أهدافها الاستراتيجية وتفادي تضارب المصالح بين الأطراف، بدأ التركيز على التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة البنكية من خلال الضغط الذي مارسه لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك لما تكتسيه الحوكمة من علاقة وطيدة بالأداء المالي، وذلك لزيادة قدرة البنك على استقطاب الودائع، وتخصيص الموارد المجمعة، والحد من الفساد الإداري داخل المؤسسات البنكية، والذي بدوره يحد من رفع الأداء المالي للبنك .

وبما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم الاقتصادي، نلاحظ أنها سعت جاهدة من أجل الارتقاء بالعمل البنكي للدفع بالعجلة التنموية فكان التغيير جلياً، وذلك من خلال قانون النقد والقرض 10/90، والتعديلات التي طرأت عليه إلى غاية ظهور مصطلح الحوكمة المؤسسية من خلال ميثاق الحكم الراشد، وهذا بعد ضغوطات من قبل الهيئات الدولية للإسراع في تفعيل مبادئ الحوكمة وفق ما يتطلبه النظام الاقتصادي الجزائري .

الإشكالية :

إلى أي حد استطاعت آليات الحوكمة البنكية أن تؤثر في مؤشرات الأداء المالي للبنوك

الجزائرية؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه الإشكالية نصيغ الفرضيات الآتية:

- يؤثر حجم مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء المالي للبنوك؛
- تؤثر ازدواجية وظيفة المدير على مؤشرات الأداء المالي للبنوك؛
- تؤثر استقلالية مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء المالي للبنوك؛
- تؤثر عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء المالي للبنوك؛
- تؤثر عملية الإفصاح والشفافية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك.

منهجية الدراسة :

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج القياسي، مع اعتماد آلية التحليل في المنهجين، من أجل قياس واستنتاج العلاقة بين آليات الحوكمة في البنوك الجزائرية، ومؤشرات الأداء المالي، ومن أجل تحقيق الهدف الذي تسمو إليه الدراسة؛ فقد اعتمد الباحثان في الجانب النظري على دراسة أساسيات الحوكمة البنكية والأداء المالي، ودراسة العلاقة بينهما، وفي الجانب التطبيقي تم اعتماد تحليل معطيات Panel باستخدام برنامج Eviews12 وبعتماد 5 متغيرات للحوكمة، مع متغيرين تابعين، وتم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية على مستوى الموقع الإلكتروني للبنوك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على أثر تفعيل آليات الحوكمة على الأداء المالي، لمعرفة مدى تأثيرها سلبا أو إيجابا، وذلك بالاعتماد على دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، تم اختيارها عشوائيا مكونة من 06 بنوك، خلال الفترة من 2012 إلى 2021.

1- الحوكمة البنكية:

1-1- مفهوم الحوكمة البنكية:

يُعرّف بنك التسويات الدولية (BIS) الحوكمة في النظام المصرفي بأنها الطرق التي تُدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي من خلالها يتم تحديد الأهداف وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة. (chahra & anfal, 2019, p. 231) وفي تعريف آخر: هي الطريقة التي تُدار بها أعمال البنك بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وإدارة المخاطر وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة وسلوكيات المؤسسة، وتوقع عمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم. (مهيري و بسمة، 2016، الصفحات 49 - 48)

2-1- مبادئ الحوكمة البنكية:

❖ **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين وذوي كفاءة مهنية من أجل إدارة الأعمال اليومية للبنك بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

❖ **المبدأ الثاني:** ضرورة تفعيل دور المراقبة و الموافقة على الأهداف الاستراتيجية للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، وأن تتوافق أهداف مجلس الإدارة مع أهداف الإدارة التنفيذية تفاديا لتضارب المصالح.

- ❖ المبدأ الثالث : يجب على مجلس الإدارة وضع حدود للمسؤوليات و المساءلة وترميم هيكل إداري يشجع على المساءلة وتحديد المسؤوليات.
 - ❖ المبدأ الرابع: ضرورة اكتساب أعضاء الإدارة التنفيذية المهارات و الكفاءات التي تمكنهم من تسيير سياسات البنك من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - ❖ المبدأ الخامس: ضرورة استقلال مراجع الحسابات بعيدا عن الضغوط الممارسة عليه من قبل المساهمين.
 - ❖ المبدأ السادس : يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن سلم المكافآت يتناسب والمجهودات المبذولة لتحقيق الاهداف.
 - ❖ المبدأ السابع: يجب على مجلس الإدارة الالتزام بضرورة الإفصاح عن قوائمها المالية وشفافيتها في المعلومات المقدمة عنها للعلن.
 - ❖ المبدأ الثامن : يجب على مجلس الإدارة الاطلاع على التشريعات القانونية التي تخص العمل البنكي. (محمد والامير، 2019، صفحة 71)
- 3-1- آليات الحوكمة البنكية:
- 1-3-1 الآليات الداخلية:
- مجلس الإدارة : يعتبر مجلس الإدارة من أبرز الآليات الداخلية حيث يمارس دورا هاما كآلية للحوكمة الداخلية في مراقبة أداء الإدارة العليا و العمل على حل المشاكل بين المديرين و المساهمين مما يحسّن أداء المؤسسة المالية.
 - استقلاليته مجلس الإدارة : إن استقلالية عضوية مجلس الإدارة هي النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وغير التنفيذيين.
 - ازدواجية مدير مجلس الإدارة : ضرورة فصل مهام رئيس التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة هو آلية مراقبة لها دور كبير في تسيير شؤون البنك من أجل تفعيل دور الحوكمة بشكل جيد.
 - لجان مجلس الإدارة : من أجل ممارسة الحوكمة بشكل جيد في البنوك يتطلب في أغلب الأحيان إنشاء لجان متخصصة تعمل تحت مسؤوليتها، وهي منبثقة عن مجلس الإدارة: مثل لجنة المراجعة و لجنه المكافآت... الخ.
 - المراجعة الداخلية : وهذا من أجل تحقيق أهداف البنك فيما يتعلق بالتقارير المالية الموثوقة، ويكون هذا من خلال مدقق داخلي تابع للبنك تحت إشراف مجلس الإدارة.

- الإفصاح والشفافية: كإجراء وقائي وأدبي لضمان تطبيق الحوكمة الفعالة لابد من ضمان عامل الإفصاح والشفافية مما يعطي الجمهور صورة حقيقية للبنك من أجل جذب المستثمرين. (جليلة، 2021، الصفحات 82-94)

2-3-1 آليات الحوكمة الخارجية :

- المراجعة الخارجية: هي عملية إبداء رأي من مراجع مستقل من أجل المصادقة على البيانات المالية للمراجعي الداخلي؛ إذ تعتبر المراجعة الخارجية كإنداز مبكر للبنوك من أجل الالتزام بالإجراءات الوقائية، وهذا ما يؤدي إلى تطبيق الحوكمة بشكل جيد. (محمود، 2019، صفحة 97)

- شركات التصنيف والتقييم الائتماني : ويتمثل دورها في المساعدة على دعم الالتزام في الأسواق من خلال توفير المعلومات لجميع المستثمرين وكذلك من أجل زيادة دعم الشفافية والإفصاح .

- الأطار القانوني والرقابي: وتتمثل في السلطات الرقابية عن البنوك والتي تتمثل في البنك المركزي.

4-1- الأداء المالي:

1-4-1 مفهوم الأداء المالي:

- هو مدى تأثير الأنشطة في خلق قيمة مضافة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكلفة ممكنة. (دادن ورشيد، 2014، صفحة 24)
- إن أداء المؤسسات المصرفية هو انعكاس لمدى نجاح القرارات المتخذة من قبل الإدارة، ولقد كان يعتمد سابقا أن البنك أداءه جيدا من خلال تحقيق الأرباح، أو من خلال الاعتماد على النتائج المالية والمحاسبية، إلا أنه مع التطورات المحيطة بالبنوك تم استحداث أدوات جديدة للقياس التي تعبر بصفة أدق عن أدائها. (شعوي و التيجاني، 2015، صفحة 28)

2-4-1 خطوات تقييم الأداء المالي:

- الحصول على مجموعة من القوائم المالية السنوية للمؤسسة وذلك لحساب مختلف النسب والمؤشرات؛
- دراسة وتقييم النسب لمعرفة الانحرافات والفروقات وأماكن الضعف بما هو فعلي، وما هو متوقع ومقارنتها بالمؤسسات في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات التي تتلاءم وتحسين الأداء المالي وتدارك الانحرافات و تثمين الأشياء الإيجابية. (بضياف، شماخي، وبخالد، 2018، صفحة 551)

3-4-1 نماذج قياس الأداء المالي:

❖ **مؤشر الربحية:** وهي تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي يهدف إليها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح، إذ أن الربحية تعد هدفا رئيسيا للحكم على كفاءة البنك، إذ يتم التعبير عن الربحية عن طريق العديد من المؤشرات (قروش، فضيلي، وعز الدين، 2021، صفحة 34) وسنتطرق لنوعين لقياس الربحية:

✓ **العائد على الأصول:** يعتبر مؤشرا هاما لقياس الربحية كافة استثمارات البنك القصيرة وطويلة الأجل فهو مقدار صافي الدخل الذي تم إنشاؤه لكل وحدة نقدية من الأصول، (شعوبي و التيجاني، مرجع سبق ذكره، صفحة 34) حيث أنه كلما ارتفع العائد على الأصول زادت ربحية البنك. (قروش، فضيلي، وعز الدين، مرجع سبق ذكره، صفحة 35).

$$\text{صافي الربح بعد الضرائب} \\ \text{اجمالي الأصول} = \text{معدل العائد على إجمالي الموجودات}$$

✓ **العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر العوائد المتولدة عن استثمار الملاك، إذ أنه كلما ارتفع حق الملكية فإنه يدل على أن الإدارة كفاء، (فنور و بوعروج، 2021)، ما يعاب على المؤشر أنه لم يأخذ ودائع بعين الاعتبار مع العلم أنها تحسب فوائدها بمعدل أخريقيس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها. (شعوبي و التيجاني، مرجع سبق ذكره، صفحة 34).

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \\ \text{إجمالي الملكية} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

2- علاقة الحوكمة بالأداء المالي في البنوك:

تلجأ العديد من البنوك في العالم إلى اتباع أساليب مقننة من طرف الهيئات التي تسهر على تطبيق الحوكمة وتسييرها و من أهم هذه الأساليب الالتزام بالتطبيق الجيد للمبادئ الحديثة التي اقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في جويلية 2015 إذ تتجلى نتائجها الإيجابية من خلال انعكاسها على الأداء المالي للبنوك التي التزمت بتطبيق الحوكمة (شريفة، 2018، صفحة 257).

ومن أهم عوامل نجاح الحوكمة هو اعتبار أن الشفافية أحد أهم الآليات التي تركز عليها، حيث أن الوصول إلى أفضل مستويات الشفافية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي على مستوى البنوك.

يرى الباحثون في مجال الحوكمة أن ارتفاع مستوى الفساد، ونقص الشفافية، وعدم الجدية في تطبيق الحوكمة يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل لموارد البنك وبالتالي انخفاض مؤشرات الأداء المالي والتي تعتبر من أهم الدعائم له، وبالتالي فإن ارتباط الحوكمة بالأداء المالي يعد أمراً ضرورياً إذ أن تهيئة بيئة مناسبة لتطبيق الحوكمة تساهم بشكل مباشر في رفع الأداء المالي للبنوك. (عمر منصور وبتصرف، 2018، صفحة 74).

3- تبني الجزائر للآليات الحوكمة:

بعد الفضائح التي مست القطاع البنكي والضعف التي تمت ممارستها من قبل الهيئات والمنظمات الدولية على الجزائر، من أجل تبني مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك، من أجل تسهيل التعامل معها؛ فقد بذلت الجزائر جهوداً مكثفة من أجل بناء إطار تشريعي ومؤسسي لحوكمة البنوك كمرحلة أولية من خلال "ميثاق الحكم الراشد"، وكانت تسمى بمرحلة إصلاح النظام المصرفي والتي انتهجتها منذ أن أعلنت تبنيها اقتصاد السوق، وقصد إشعال الميزة التنافسية بين البنوك للفوز برهانات وتحديات السوق المفتوح بالإضافة إلى تفادي تكرار الأزمات والهزات التي مست الاقتصاد الوطني في السابق، وبالرغم من الإصلاحات إلا أنه لازال يعاني من بعض الأوضاع الاختلالية التي تعرقل تطوره نحو التطور والعصرية والتي يتطلبها اقتصاد السوق (بوعبيدة وبتصرف، 2018، صفحة 135) وتبين مساعي الجزائر في تبني مبادئ الحوكمة من خلال :

- 1- مساعي الجزائر لتطوير الأسس الرقابية باستمرار من خلال التطبيق السليم للأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر؛
 - 2- اجبار بنك الجزائر للبنوك التجارية على تطبيق مبادئ الحوكمة والحرص على تفعيلها في جميع المستويات؛
 - 3- تفعيل دور مجلس الإدارة وجعله مستقلاً عن ضغوطات المساهمين؛
 - 4- الحرص على شفافية القوائم المالية والمعلومات التي تخص المساهمين ومجلس الإدارة وتقريبها من الجمهور.
- 4- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة نوي فطيمة الزهرة ورايس حدة 2014؛ هدفت الدراسة لمحاولة إبراز دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في البنوك، مستخدماً في ذلك الأسلوب الوصفي من أجل وصف الدور الذي تقوم به الحوكمة لتحسين الأداء المالي للبنوك في الجزائر نظرياً، حيث

توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تُسهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للبنوك، والرفع من قيمة البنك ومحاربة الفساد الإداري وتحسين العلاقة بين أصحاب المصالح.

الدراسة الثانية: دراسة محمد إقبال، وحكيمة حليمي، سنة 2021؛ والتي هدفت لإبراز أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات القطرية مستخدما أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "Panel DATA" مستخدما المنهج الإحصائي، وكان من أبرز نتائجها وجود علاقة سلبية بين العائد على الأصول، وحجم مجلس الإدارة، ولها علاقة إيجابية بين العائد على الأصول، وعدد الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة، أما باقي المتغيرات ليست معنوية وبالتالي ليس لها تأثير على العائد على الأصول.

الدراسة الثالثة: دراسة عائشة سلم الشكري، وافطيم سالم الجهاني سنة 2021؛ هدفت الدراسة للتعرف على واقع الحوكمة في المصارف الليبية إذ ضمت 4 مصارف تجارية خلال فترة 2017/2011 وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، إذ تم الاعتماد على أداة SPSS باختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعمد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دلالات إحصائية لمجموعة من آليات الحوكمة على المؤشرات الممثلة للأداء المالي وهذا راجع بنسبة كبيرة إلى التزام أغلب المصارف الليبية بالقواعد والتعليمات التي نص عليها دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا سنة 2010.

الدراسة الرابعة: دراسة سيرة أشفق، و غلام مجبتي كياني، ومحمد علي سعيد سنة 2017؛ والتي تم فيها استخدام عينة مكونة من 20 مؤسسة مالية إسلامية و 35 مؤسسة مالية تقليدية؛ باستخدام أداة "Panel DATA"، ونموذج التأثير الثابت، ونموذج التأثير العشوائي للتحليل، وخلصت الدراسة إلى أن ضعف تطبيق الحوكمة يشكل ضعفا في الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية بينما في المؤسسات المالية التقليدية لها تطبيق سليم لمبادئ الحوكمة لما لها من تأثير بشكل إيجابي في الأداء المالي للمؤسسات المالية التقليدية.

الدراسة الخامسة: دراسة وليد محمد الأهدلة، ومحمد حسن السميبي، ومصعب طباشك، ونجيب حسن فرهند سنة 2020؛ إذ تمثلت عينتها في 53 شركة هندية و 53 شركة تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي مستخدمين أداة "Panel DATA" لجمع البيانات وفق المنهج الإحصائي القياسي، وكان من أبرز نتائجها؛ أن آلية مُساءلة مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق لها تأثير ضئيل على الأداء المالي للشركات وتظهر لنا النتائج أيضا أن أداء المؤسسات الهندية أفضل من أداء المؤسسات الخليجية فيما يتعلق بممارسات الحوكمة والأداء المالي.

5- آليات الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية (دراسة تطبيقية)

الجدول رقم (01) يمثل متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

طريقة القياس	المتغير	رمز
متغيرات الحوكمة		
عدد أعضاء مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	TAIL
إذا كان اختلاف بين رئيس المجلس الإدارة والمدير التنفيذي نضع 1 وإذا كان نفس الشخص الذي يتراأس مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية نضع 0	ازدواجية وظيفة المدير	DUAL
النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مقارنة مع عدد أعضاء المجلس	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	IND
عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	NB
وجود التقارير المالية 1 عدم وجود التقارير المالية 0	الشفافية والإفصاح	DIS
متغيرات الأداء المالي		
صافي الربح بعد الضرائب/إجمالي الأصول	العائد على الأصول	ROA
صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الملكية	نموذج العائد على حقوق الملكية	ROE

المصدر: من إعداد الباحثين

1-5- اختبار كلاين klein للكشف عن التعدد الخطي :

الهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كان هناك ارتباط قوي بين المتغيرات في الدراسة لتفادي الوقوع في مشكلة التعدد الخطي، ويعتمد هذا على عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل (بيرسون) للارتباط الخطي Pearson Linear Correlation Coefficient حيث أن ارتفاعا كبيرا لمعامل الارتباط بين متغيرين إلى قيمة تفوق معامل التحديد الخاص بالنموذج ككل، تشير إلى تداخل خطي كبير بينهما، وبالتالي وجود مشكلة التعدد الخطي .
 إذاً يتبين لنا أن معامل الارتباط بين متغير حجم مجلس الإدارة TAIL واستقلالية مجلس الإدارة IND يقدر بـ 0.362234 وهو بعيد نوعا ما عن الواحد؛ مما يفسر ذلك عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات.

2-5- اختبارات المفاضلة بين النماذج:

الجدول رقم (02) يمثل اختبارات المفاضلة بين النماذج

Variable	Fisher	LM	HAUSMAN
ROA	0.0003	0.0004	0.0000
ROE	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

5-2-1- اختبار Fisher :

يسمح لنا اختبار فيتشر بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث تبين لنا أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار بالنسبة لـ ROA تساوي 0.0003. وأما بالنسبة لـ ROE تساوي 0.0000 وكلا القيمتين أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 : أي أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

5-2-2- اختبار مضاعف لافرنج LM :

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين النموذج التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM بدلالة ROA بلغت 0.0000 بينما المؤشر ROE بلغت 0.0004 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05؛ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ؛ أي النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

ملاحظة: بما أن النموذج الملائم لاختبار Fisher هو نموذج التأثيرات الثابتة، والنموذج الملائم لاختبار LM هو نموذج التأثيرات العشوائية لذا يجب الفصل بينهما باختبار HAUSMAN.

5-3-2- اختبار HAUSMAN :

هذا النموذج يستخدم للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية، ونموذج التأثيرات الثابتة، وعليه كانت القيمة الاحتمالية لاختبار HAUSMAN أقل من مستوى معنوية 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 بحيث :

• H_0 تمثل التأثيرات العشوائية للنموذج وهو النموذج الملائم

• H_1 تمثل التأثيرات الثابتة للنموذج وهو النموذج الملائم

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار HAUSMAN بدلالة المؤشر ROA و ROE تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يوضح بعدم وجود اختلاف بين النموذجين وعليه نختار نموذج التأثيرات الثابتة ليكون هو النموذج المناسب.

5-3-3- دراسة قياسية بين متغيرات الحوكمة مع ROA و ROE :

الجدول رقم (03) : يمثل نموذج الممثل للدراسة

Variable	Coefficient		t-Statistic		Prob.	
	ROA	ROE	ROA	ROE	ROA	ROE
C	0.023144	0.163062	2.932522	3.230889	0.0049	0.0021
DIS	0.004782	-0.014801	0.591156	-0.286105	0.5569	0.7759
IND	0.002356	-0.050960	0.391495	-1.323930	0.6970	0.1911
DUAL	0.008118	-0.011874	2.422804	-0.554160	0.0188	0.5818
NB	0.000316	-0.001299	0.791419	-0.508538	0.4322	0.6131
TAIL	-0.002486	-0.000940	-3.459489	-0.204640	0.0011	0.8386

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

الجدول رقم (04) يمثل اختبارات الجودة

Variable	R-squared	F-statistic
ROA	0.203579	0.02717
ROE	0.042845	0.483234

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

1-3-5 نموذج التأثيرات العشوائية لـ ROA و ROE

وبناء على الجدول رقم فإن نتيجة التقدير العلاقة الخطية للنموذج ROA و ROE:

$$\begin{aligned} \text{ROA} &= \beta_0 + \beta_1 \text{DIS} + \beta_2 \text{IND} + \beta_3 \text{DUAL} + \beta_4 \text{NB} + \beta_5 \text{TAIL} \\ \text{ROA} &= 0.0231 + (0.0047) \text{DIS} + (0.0023) \text{IND} + (0.0081) \text{DUAL} + \\ & (0.0003) \text{NB} - (0.0024) \text{TAIL} \\ \text{ROE} &= \beta_0 + \beta_1 \text{DIS} + \beta_2 \text{IND} + \beta_3 \text{DUAL} + \beta_4 \text{NB} + \beta_5 \text{TAIL} \\ \text{ROE} &= 0.163 - (0.14) \text{DIS} - (0.0509) \text{IND} - (0.01187) \text{DUAL} - (0.00129) \text{NB} \\ & - (0.0009) \text{TAIL} \end{aligned}$$

2-3-5 اختبار المعنوية الاحصائية للمعالم المقدرة إحصائية ستودنت Test Student مع ROA و ROE:

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن القيم الاحتمالية لـ DUAL و TAIL أقل تماما من مستوى معنوية من 0.05: أي أن معاملها يختلف معنويا عن الصفر إحصائيا "لها معنوية إحصائية" وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل منهم مع ROA ، بينما القيم الاحتمالية لـ DIS و IND و NB كل هذه القيم الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 مما يعني أن معاملها المقدرة لا تختلف معنويا عن الصفر إحصائيا "ليس لها معنوية إحصائية" وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع ROA .

اما في ما يخص الاختبار مع المتغير ROE فإن القيم الاحتمالية لـ CA و DIS و DUAL و NB و TAIL كل هذه القيم الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 مما يعني أن معاملتها المقدرة لا تختلف معنويا عن الصفر احصائيا "ليس لها معنوية احصائية" وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية مع ROE .

2-3-5- اختبار جودة التوفيق squared:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن معامل R_ squared قد بلغت احتماليتها 0.203579 أي أنها بلغت 20.35 % من المتغيرات الكلية للعائد على الأصول ROA أما بالنسبة لمتغيرات الكلية للعائد على حقوق الملكية ROE نجد أن قيمة احتماليتها بلغت 0.042845 أي بنسبة 4.28 % .

3-3-5- اختبار جودة النموذج F-satsttic :

نلاحظ أن اختبار الاحصائي لفيتشر بالنسبة لـ ROA بلغت 2.7606 أي بمعامل احتمالية يقدر بـ 0.02717 وهي أقل تماما من 0.05 أي أن كل معالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة احصائية مجمله عند مستوى معنوية 0.05 أما بالنسبة لـ ROE فنلاحظ أن الاختبار الاحصائي لفيتشر 0.483234 أي بمعامل احتمالية يقدر بـ 0.787090 وهي اكبر من 0.05 أي أن كل معالم المقدرة لا تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة احصائية مجمله عند مستوى معنوية 0.05 .

4-5- دراسة المشاكل القياسية للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة و "ROE - ROA" :

الجدول رقم (05) : يمثل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و "ROE - ROA"

Variable	Pesaran CD	Jarque-Bera
ROA	0.0000	0.1785
ROE	0.9361	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

1-4-5- اختبار الارتباط الآني بين البواقي :

من خلال الاعتماد على اختبار Pesarana CD بدلالة ROA يتضح لنا أن القيمة الاحتمالية للاختبار تقدر بـ 0.000 وهي اقل تماما من 0.05 وعليه فمشكلة الارتباط الآني بين البواقي موجودة بينما القيمة الاحتمالية للاختبار بدلالة ROE بلغت 0.9361 وهي اكبر تماما من 0.05 وعليه فمشكلة الارتباط الآني بين البواقي غير موجودة .

2-4-5- اختبار توزيع الطبيعي للبواقي :

من خلال الاحصائية Jarque-Bera بدلالة ROA تساوي قيمتها الاحتمالية 0.1785 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي فتوزيع البواقي توزيع طبيعي وهو ما تدعمه القيمة الموجبة لمقياس التماثل Skewness المقدرة بـ 0.539886 أما بالنسبة للمؤشر ROE فإن لها قيمة احتمالية للاختبار اقل تماما من 0.05 حيث قدرت احتماليتهما بـ 0.000 وبالتالي فتوزيع البواقي توزيع غير طبيعي وهو ما تدعمه القيمة الموجبة لمقياس التماثل Skewness المقدرة بـ 1.300216 وكل هذا راجع للاعتماد على النزعة المركزية لعينة المشاهدة المقدرة بـ 60 مشاهدة .

5-5- اختبار الفرضيات:

1-5-5- اختبار الفرضيات بين متغيرات الحوكمة و معدل العائد على الأصول ROA

الجدول رقم (06) يمثل اختبار الفرضيات بين المتغيرات الحوكمة و معدل العائد على الأصول ROA

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
TAIL	يؤثر حجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول ROA	مرفوضة	كان لحجم مجلس الإدارة تأثير سالب ذو دلالة احصائية وبالتالي لا تؤثر على ROA
DUAL	تؤثر ازدواجية المدير على العائد على الأصول ROA	مقبولة	يتضح لنا أن الازدواجية في وظيفة المدير ذو دلالة احصائية على ROA
IND	تؤثر استقلالية اعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول ROA	مقبولة	نلاحظ أن استقلالية اعضاء مجلس الإدارة ذو دلالة احصائية على ROA
NB	يؤثر عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على العائد على الأصول ROA	مقبولة	يتبين لنا ان عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ذو دلالة احصائية على ROA
DIS	تؤثر عملية الإفصاح والشفافية على العائد على الأصول ROA	مقبولة	نلاحظ أن عملية الإفصاح والشفافية ذو دلالة احصائية على ROA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

2-5-5- اختبار الفرضيات بين متغيرات الحوكمة ومعدل العائد على حقوق الملكية

ROE

الجدول رقم (07) يمثل اختبار الفرضيات بين المتغيرات الحوكمة ومعدل العائد على الأصول ROE

الرمز	الفرضية	النتيجة	التشخيص
TAIL	يؤثر حجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية ROE	مرفوضة	كان لحجم مجلس الإدارة تأثير سالب ذو دلالة احصائية وبالتالي لا تؤثر على ROE
DUAL	تؤثر ازدواجية المدير على العائد على حقوق الملكية ROE	مرفوضة	يتضح لنا أن الازدواجية في وظيفة المدير لها تأثير سالب ذو دلالة احصائية وبالتالي لا تؤثر على ROE
IND	تؤثر استقلالية اعضاء مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية ROE	مرفوضة	نلاحظ أن استقلالية اعضاء مجلس الإدارة لها تأثير سالب ذو دلالة احصائية وبالتالي لا تؤثر على ROE
NB	يؤثر عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على حقوق الملكية ROE	مرفوضة	يتبين لنا ان عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لها تأثير سالب ذو دلالة احصائية وبالتالي لا تؤثر على ROE
DIS	تؤثر تقنية الإفصاح والشفافية على العائد على حقوق الملكية ROE	مرفوضة	نلاحظ أن عملية الإفصاح والشفافية لها تأثير سالب ذو دلالة احصائية وبالتالي لا تؤثر على ROE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

6-5 النتائج المفسرة:

1-6-5- احصائيا :

1- من خلال الجدول رقم 03 و المعادلة المفسرة للنموذج الخاص بالعائد على الأصول نستنتج أن كل من الإفصاح والشفافية DIS، ونسبة استقلالية مجلس الإدارة IND، والازدواجية في وظيفة المدير DUAL، وعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة NB أن لها أثرا ذا مستوى معنوية 0.05 في حين أن حجم مجلس الإدارة ذات

علاقة عكسية، وهو ما يؤكد نظرية أصحاب المصالح التي تؤيد خيار الحجم الكبير لمجلس الإدارة للبنوك .

2- وفي ما يخص تأثير المتغيرات على حقوق الملكية ROE إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 وجود علاقة عكسية لكل المتغيرات المستقلة، وبالتالي أن هذه المتغيرات لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية ROE .

2-6-5- اقتصاديا :

1- لا يؤثر حجم مجلس الإدارة على مؤشرات الأداء المالي للبنك، وهو ما يدعو إلى تأكيد النظريات التي تدعو إلى أن يكون مجلس الإدارة بأقل عدد ممكن شريطة أن يجيدوا عملية الفحص والمراقبة، والعمل على الرفع من الأداء المالي للبنك؛

2- لا تؤثر ازدواجية وظيفة المدير على حقوق الملكية ROE لأنها ليست ضرورية في تحسين الأداء وهذا وفقا لعدد الدراسات النظرية، والتطبيقية التي أكدت أن معظم البنوك التي تطبق مبدأ فصل المهام بين المدير العام للبنك، ومدير مجلس الإدارة المنصوص عليه في ميثاق الحكم الراشد الجزائري؛

3- تؤثر استقلالية اعضاء مجلس الإدارة على مؤشر العائد على الأصول ROA وهي نتيجة تدعم نظرية ضرورة الاعتماد على عدد كبير من الأعضاء المستقلين؛

4- تؤثر عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على مؤشر عائد الأصول ROA تعزينا للأطراف المؤيدة لنشاط واتساع عدد اللجان المنبثقة؛

5- تؤثر عملية الإفصاح والشفافية على مؤشر العائد على الأصول ROA تأكيدا لنظرية أن القوائم المالية تقدم الإيضاحات اللازمة للمستثمرين من أجل اتخاذ القرار؛

الخاتمة:

بعد الأحداث التي شهدتها القطاع البنكي الجزائري أظهرت لنا أهمية الاعتماد على تفعيل مبادئ الحوكمة من أجل رفع أدائها المالي وبالتالي ضمان استقرارها واستمرار نشاطها، وفي ضوء ما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1- إن عدم وجود حجم مناسب لبيئة الأعمال في النظام البنكي الجزائري كان له أثر سلبي على مؤشرات الأداء المالي.

2- تعتمد البنوك الجزائرية على استقلالية مجلس الإدارة لدعم الرفع من الأداء المالي.

3- التزام البنوك قيد الدراسة بمبدأ الإفصاح والشفافية والذي يعد من أهم المبادئ التي تساعد من تحسين الأداء المالي

4- اهتمام البنوك الجزائرية بجانب المراقبة على الأداء المالي وإهمال الجوانب الإدارية التي تساعد بدورها على تحسين جودة الأداء.

التوصيات :

- 1- ضرورة تحديد الحجم الأمثل لمجلس الإدارة وفق ما يتماشى مع النظام البنكي الجزائري.
- 2- ضرورة إعادة صياغة بعض الآليات وفق النظام المصرفي في الجزائر.
- 3- ضرورة الاستفادة من الدراسات العلمية الدولية في جانب تأثير الحوكمة على الأداء المالي.
- 4- ضرورة متابعة الجهات الرقابية والمتمثلة في البنك المركزي لقواعد والآليات المعمول بها داخل البنوك.

المراجع

- 1- adissa chahra ، necib anfal. (2019). The importance of applying the governance in teh algerian banking system .*economics financial baking & management journal*.231 ،(02)05 ،
- 2- المهدي محمد، و أحمد الامير . (2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار - دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. *مجلة بحوث الادارة والاقتصاد*، 01(04)، 71.
- 3- امعقل عمر منصور. (2018). أثر مؤشر الحوكمة على الاداء المالي "دراسة حالة على الدولة الليبية خلال فترة 2010/2013". *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* (05)، 74.
- 4- بوعبيدة شريفة. (2018). دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المصرفي. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة*، 02(03)، 257.
- 5- شريفة بوعبيدة. (2018). واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، 5(10)، 135.
- 6- صحراوي جلييلة. (2021). أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي - 2018/2010. جامعة عين تيموشنت، كلية الاقتصاد، الجزائر.
- 7- عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، و عائشة بخالد. (2018). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية 2016/2009". *مجلة الباحث*، 18(01)، 551.
- 8- عبد الرحمان محمود. (2019). دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الاداري والمالي. مصر.

آليات الحوكمة ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية

- 9- عبد المالك مهيري ، و عولمي بسمة. (12، 2016). الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء النظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية. مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية (06)، 49 - 48.
- 10- عبد الوهاب دادن، و حفصي رشيد. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي ADE خلال فترة 2011/2006. مجلة الواحة للبحوث والدراسات، 7 (2)، 24.
- 11- عيسى قروش، سمية فضيلي ، و عبد الرؤوف عز الدين . (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية "دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2019/2015". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14 (01)، 34.
- 12- محمود فوزي شعوي، و إلهام التيجاني. (06، 2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" 2005/2011. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية (17)، 28.
- 13- هدى فنور، و لمياء بوعروج. (2021). أثر الحوكمة المالية على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012/2018. مجلة الاقتصاد الجديد، 12 (03)، 551.